A

ويبـــو

IIM/3/2

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٥/٧/١٨

المنظمـــــة العالميـــــة للملكيـــــة الفكريـــــة

جنيـــف

الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الثالثة

جنيف، من ٢٠ إلى ٢٢ يوليه/تموز ٢٠٠٥

اقتراح من المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية بعنوان
"الاقتراح الأفريقي من أجل وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية"

من إعداد الأمانة

١ - تسلم المكتب الدولي، في تبليغ مؤرخ في ١٥ يوليه/تموز ٢٠٠٥، اقتراحاً من المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية بعنوان "الاقتراح الأفريقي من أجل وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية" لأغراض الدورة الثالثة للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المنعقد في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يوليه/تموز ٢٠٠٥. والتمس المغرب ترجمة الاقتراح وتوزيعه على الدول الأعضاء قبل الاجتماع المذكور.

٢ - ويرد الاقتراح في مرفق هذه الوثيقة.

٣ - إن الاجتماع المذكور مدعو إلى الإحاطة علما بمضمون اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية المرفق بهذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX

المرفق

[ترجمة خطاب البعثة الدائمة للمملكة المغربية في جنيف
إلى السيد جيفري يو، نائب المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية
بتاريخ ١٥ يوليه/تموز ٢٠٠٥]

تهدي البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وسائر المنظمات الدولية في سويسرا أطيب تحياتها إلى أمانة المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وبالإشارة إلى الاجتماع الحكومي الدولي الثالث ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، المقرر عقده يومي ٢١ و٢٢ يوليه/تموز ٢٠٠٥، يشرّف البعثة الدائمة للمملكة المغربية أن ترفق طيّ هذه الرسالة، **باسم مجموعة البلدان الأفريقية، "الاقتراح الأفريقي من أجل وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية"**.

وستكون البعثة الدائمة للمملكة المغربية شاكرة لو تكرّمت الأمانة بتعميم هذه الوثيقة على الدول الأعضاء قبل التاريخ المذكور أعلاه وأن تترجمها إلى جميع اللغات الرسمية المستعملة في هذه المنظمة.

وتنتهز البعثة الدائمة للمملكة المغربية هذه الفرصة كي تجدّد للمنظمة العالمية للملكية الفكرية أسمى عبارات التقدير والاحترام.

[خاتم: البعثة الدائمة للمملكة المغربية في جنيف]

الاقتراح الأفريقي من أجل إنشاء جدول أعمال للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بشأن التنمية

ألف – مقدمة:

١ – في مستهل القرن الحادي والعشرين، أصبحت متطلبات التنمية بالنسبة إلى أفريقيا أكثر أهمية وأشدّ إلحاحا من أي وقت مضى. وقد تم التأكيد على احتياجات أفريقيا الإنمائية في محافل متعددة ومن قبل وفود كثيرة. وكان التأكيد عليها بصورة خاصة في مؤتمر قمة الألفية (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠)، وخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١) وإعلان مونتري بشأن تمويل التنمية (مارس/آذار ٢٠٠٢) وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢) وصندوق التضامن العالمي (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) ومؤتمر مراكش الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) والمرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣) وصندوق التضامن الرقمي (مارس/آذار ٢٠٠٤) والمؤتمر الآسيوي الأفريقي (أبريل/نيسان ٢٠٠٥) واجتماع قمة الجنوب في الدوحة (يونيه/حزيران ٢٠٠٥). وتم إبراز متطلبات التنمية في العديد من التقارير بما فيها تقارير مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٢ – وتعتبر مجموعة البلدان الأفريقية أن من الضروري إدراج التنمية ضمن برنامج شامل يرمي إلى تحقيق آفاق أحسن في حياة الشعوب كافة. وبالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، ينبغي أن تتجسّد التنمية في اعتماد آليات متكاملة ومخصّصة في مجال السياسة العامة بغية تسخير قدراتها الإنتاجية ومواردها البشرية من أجل رفع مستوى عيش سكانها. وينبغي بالتالي، عند وضع أيّ جدول أعمال تنمية لتلك البلدان، الحرص على التخلّص من تهميشها والعمل على تحسين قدراتها تحقيقا للاعتماد الذاتي في المجال الاقتصادي والتنمية البشرية.

باء – جدول أعمال للويبو بشأن التنمية:

٣ – أصبح من الضروري وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية نظرا إلى ازدياد دور الملكية الفكرية اتساعا وعمقا في النسيج الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي في العالم. إن الأنشطة الإبداعية والابتكارية والثورة العلمية تؤثر بقدر كبير في مجرى تطوّر الإنسانية. والملكية الفكرية تؤدي دورا أساسيا في تلك العوامل كلّها. وبتقديم اقتراح من أجل جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، تسعى مجموعة البلدان الأفريقية إلى توطيد مواقفها وآرائها وبلورتها على غرار ما عبّرت عنه في مختلف هيئات الويبو وبصورة خاصة في اجتماعات الفريق الحكومي الدولي ما بين الدورات. وأحاطت مجموعة البلدان الأفريقية علما بالاقتراحات التي تقدّمت بها الوفود الأخرى، ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمكسيك والبحرين.

٤ – وترحّب المجموعة، بصورة خاصة، باقتراح مجموعة أصدقاء التنمية، الذي سبقت وأن أيّدته من حيث المبدأ، إذ أنه اقتراح يعبّر عن قلق البلدان الأفريقية واهتماماتها.

٥ – وقد استلهمت مجموعة البلدان الأفريقية، في ندائها من أجل جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، بنتائج مؤتمر قمة الجنوب الثانية الذي انعقد في الدوحة والذي خلص إلى نتائج منها مناشدة الويبو بإدماج جدول أعمال التنمية في أنشطتها المختلفة.

جيم – دور الملكية الفكرية في التنمية:

٦ – تدرك مجموعة البلدان الأفريقية أن الملكية الفكرية يمكن أن تؤدي دورا مهما في حفز الإبداع والابتكار والنموّ الاقتصادي في البلدان النامية. وأصبحت الويبو بالتالي عنصرا مهما في الأنظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المعاصرة في العالم. وتتجلى أهميتها أيضا في وجود مكاتب الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو وإدراج قوانين الملكية الفكرية في مختلف التشريعات الوطنية. وتتأكّد أهميتها أيضا من خلال عضوية البلدان في الويبو وانضمامها إلى الصكوك الدولية التي تديرها المنظمة في مجال الملكية الفكرية.

٧ – ومع الإقرار بتلك الحقيقة، لا بدّ من التأكيد على أن الملكية الفكرية هي فقط واحدة من بين العديد من آليات التنمية. وينبغي الانتفاع بها لدعم وتعزيز التطلعات الاقتصادية المشروعة للبلدان النامية كافة، بما فيها البلدان الأقلّ نموا، لا سيما في تطوير قوتها الإنتاجية المؤلفة من الموارد البشرية والطبيعية. وينبغي أن تكون الملكية الفكرية إذاً مكمِّلة للجهود الوطنية من أجل التنمية وألا تكون عائقا أمامها، وتصبح بالتالي أداة حقيقية من أجل النموّ الاقتصادي.

٨ – ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، ينبغي جعل نظام الملكية الفكرية الدولي القائم أكثر ديمقراطية وأكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموا ولتطلعاتها، لا سيما في المسائل ذات الدور الحاسم في احتياجات مواطنيها ورفاهيتهم. وينبغي أن يكون إنفاذ حقوق الملكية الفكرية متطابقا والقواعد والمعايير الدولية التي تنظم حقوق الإنسان، وبصورة خاصة في المسائل المتعلقة بمستوى عيش شعوب البلدان النامية وآفاقها في المستقبل. فحقها في حياة جيدة وفي الحصول على الضروريات الحيوية مثل الأدوية والأغذية والمعرفة وفي التطلّع إلى تطوّر فكي وثقافي، كلّ ذلك ينبغي ألا يتضرّر وألا يعاق بلا مبرر من جراء تنفيذ حقوق الملكية الفكرية تنفيذا صارما دون أي تمييز.

٩ – وتحقق المجتمعات نموّها بوتيرة متفاوتة حسب ظروفها التاريخية الخاصة بها. ويقوم تقدّم البشرية كلّه على أسس المعارف والأفكار والممارسات والابتكارات والإبداعات والصناعات التي يتناقلها الناس جيلا بعد جيل. فالمعارف لا تعرف حدودا ولا قيودا وليست من مصدر واحد. ومن المهم في هذا الصدد تحقيق التوازن المقبول بين حقوق الأمم المشروعة والثابتة في النموّ والحاجة إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

١٠– وترى مجموعة البلدان الأفريقية أيضا، من حيث المبدأ، أن التنمية تعتمد في نهاية المطاف على السياسات العامة والأهداف الخاصة بكلّ بلد على حدة. وينبغي أن تفضي تلك السياسات بالضرورة إلى برامج ترمي إلى التخفيف من وطأة الفقر وتوزيع الدخل وتوسيع رقعة الرعاية الصحية والمرافق التعليمية وإنشاء البنى التحتية، وغير ذلك، على أن يؤثر كلّ ذلك مجتمعا في النموّ الاقتصادي وتعزيز القدرات الوطنية من أجل التنمية.

دال – اقتراحات محدّدة:

١١– ينبغي أن تكون كل أنشطة الويبو المتعلقة بالتنمية مسايرةً، قدر الإمكان، للأطر الدولية مثل أهداف التنمية للألفية وخطة عمل بروكلس للبلدان الأقلّ نموا وخطة عمل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وصندوق التضامن العالمي وغيرها من الأطر المذكورة في هذه الوثيقة. وفي هذا الصدد، تقترح مجموعة البلدان الأفريقية أن تشمل المناقشات الجارية حول جدول أعمال للويبو بشأن التنمية القضايا الموضوعية التالية التي ترتبط في جوهرها بالمسائل الإنمائية:

(أ) **متطلبات التنمية:**

"١" **المساعدة التقنية:** ينبغي أن تكون المساعدة التقنية موجهة نحو التنمية وقائمة على الطلب. وينبغي أن تستهدف مجالات محدّدة، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لتحقيق أكبر الأثر مع تحديد الجدول الزمني لإتمامها. ويمكن تحسين فعالية المساعدة التقنية عن طريق تقييم وقعها مثلا. وينبغي أن تساهم المساعدة التقنية في تقوية الجهود الوطنية الرامية إلى تكوين الكفاءات حتى تصير المؤسسات الوطنية للمكية الفكرية أكثر فعالية وحتى يتحقق تكافؤ عادل بين حماية الملكية الفكرية وصون المصلحة العامة. وفي هذا الصدد، ينبغي للويبو أن تسخّر مزيدا من الموارد للبلدان الأفريقية بغية مواصلة تطوير بناها التحتية وغيرها من المرافق لتمكينها من الانتفاع بالملكية الفكرية بأعلى قدر ممكن كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية. وتنادي مجموعة البلدان الأفريقية أيضا برفع مستوى المساعدة المقدمة إلى الويبو عن طريق التمويل الذي تتيحه البلدان المانحة، من أجل تمكين المنظمة من الوفاء بتعهّداتها فيما يتعلق بأنشطة المساعدة التقنية في أفريقيا.

"٢" **نقل التكنولوجيا:** ينبغي للملكية الفكرية أن تساعد ولا تعوق عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقلّ نمواً. ويخضع نقل التكنولوجيا أساسا لقوانين البراءات الوطنية والدولية. وينبغي للويبو إذاً أن تعمل على توسيع دعمها للبلدان النامية والبلدان الأقلّ نموا مع التركيز على تمكينها من الحصول على التكنولوجيا بتكلفة معقولة. وينبغي أن تعمل الويبو أيضا على توطيد البنى العلمية والتكنولوجية الوطنية الخاصة بكل واحد من تلك البلدان. وعلى الويبو أيضا أن تساهم بفعالية في الاعتماد الذاتي لكل بلد في مجال التكنولوجيا من خلال تيسير النفاذ إلى المعلومات التكنولوجية المحمية بموجب براءة والمصادر التقنية الأجنبية. وينبغي بالتالي النظر في إمكانية التخفيف من صرامة قواعد البراءات كخيار في السياسة العامة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموا بغية التمهيد لسيرها نحو التقدم التكنولوجي والعلمي. وتمشيا مع هذا المطلب، ينبغي للويبو أن تنظر في إنشاء هيئة جديدة تسند إليها مهمة التنسيق والتنفيذ فيما يتعلق بجميع السياسات والاستراتيجيات في مجال نقل التكنولوجيا.

وينبغي للويبو في هذا الصدد أن تعمل مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمات أخرى مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من أجل وضع قائمة بالأساسيات وتحديثها على أن تشمل التكنولوجيا والدراية العملية والأساليب والمناهج الضرورية لتلبية الاحتياجات الإنمائية الأوّلية للبلدان الأفريقية والتي تسعى إلى حماية البيئة أو استصلاحها (المياه والإصحاح والوقاية من التصحّر والموارد الطبيعية غير المتجددة) والحياة البشرية وصحة الإنسان والحيوان والنبات والتعليم والأمن الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعمل الويبو على وضع معايير ومنهجية لاختيار التقنيات الأساسية ورصد نقلها وتعميمها وتيسير ذلك بطريقة سهلة المنال وميسورة التكلفة بالنسبة إلى البلدان الأفريقية والبلدان الأخرى.

وينبغي أن يشمل نقل التكنولوجيا كل المبادرات الرامية إلى تسهيل تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتكنولوجيا في الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف من أجل ضمان مشاركة البلدان التي تأتي منها الموارد البيولوجية والتقليدية والموارد البيئية الأخرى في أنشطة البحث والتطوير واقتسام نتائج تلك الأبحاث.

"٣" **إصلاح القطاع غير الرسمي في أفريقيا:** إذا أرادت البلدان الأفريقية أن تتطور وتوسّع اقتصادياتها فلا بدّ لها من أن تواجه تحدي ما يعرف بالقطاع غير الرسمي. ففي ذلك القطاع إمكانيات كمصدر للعمالة وتوليد الدخل وينبغي إدماجه كليا في الاقتصاد الوطني. وينبغي أن تراعي الويبو في ذلك الصدد انشغالات البلدان الأفريقية إزاء هذا القطاع مع العمل في الوقت ذاته على إرساء سياق

لحماية الملكية الفكرية. ويُطلب من الويبو إذاً أن تعدّ دراسة عن العراقيل التي تواجه حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية مع التركيز بصورة خاصة على القطاع غير الرسمي. وينبغي أن تعدّ الويبو أيضا دراسات لتحديد التكاليف والفوائد الملموسة التي تحققها حماية الملكية الفكرية في القطاع غير الرسمي أساسا، لا سيما بالنظر إلى خلق فرص العمل. وبالاستناد إلى تلك الدراسات، يمكن استهداف مجالات محدّدة من ذلك القطاع لتقديم المساعدة قصد إدماجها ضمن الأنشطة الاقتصادية الرسمية في مختلف البلدان.

"٤" **الشركات الصغيرة والمتوسطة:** لقد أصابت الويبو حين اعتبرت الشركات الصغيرة والمتوسطة محرّكا للنمو الاقتصادي في البلدان النامية. ولذلك، فإن مجموعة البلدان الأفريقية ترحّب بإنشاء وحدة للشركات الصغيرة والمتوسطة في المكتب الدولي. وينبغي للمنظمة أن تستحدث سبلا ووسائل تجديدية، بما فيها تعزيز نقل التكنولوجيا، بغية تمكين تلك الفئة من الشركات من الاستفادة أكثر من هوامش المرونة التي تتيحها الاتفاقات الدولية المعنية.

"٥" **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** ينبغي أن يراعي مشروع شبكة الويبو الجاري (WIPOnet) الفارق بين البلدان النامية وبناها التحتية وتسهيلاتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن تعمل الويبو بالتالي على توسيع نطاق أنشطتها الرامية إلى تضييق الفجوة الرقمية إعمالا لنتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ولذلك، فإن الأنشطة المنجزة في المستقبل في ذلك المجال ولا سيما فيما يتعلق بالاقتراحات المطروحة حاليا في سياق جدول أعمال التنمية، ينبغي أن تأخذ في الحسبان أهمية صندوق التضامن الرقمي وأهمية المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المقرر عقده في تونس في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٥.

"٦" **تنمية الموارد البشرية وظاهرة هجرة الأدمغة:** تقترن الطاقات الوطنية المسخرة للتنمية مباشرةً بقدرة البلد على تدريب القوة العاملة واستبقائها بمستويات كافية وملائمة لتلبية احتياجات البلد الإنمائية. ولا يمكن لاستراتيجيات التنمية أن تنجح أمام الهجرة العارمة للقوة العاملة ذات التدريب والتأهيل العالي. وتقرّ مجموعة البلدان الأفريقية بأن ظاهرة هجرة الأدمغة مرتبطة ارتباطا وثيقا بظاهرة الهجرة عامة. وتحتاج اقتصاديات البلدان الأفريقية للمساعدة كي تصير متينة بالقدر الكافي لاستبقاء القوة العاملة ذات التأهيل العالي بغية التخفيف من الهجرة إلى بقاع وأجواء أخرى بحثا عن سبل العيش، ثم وضع حدّ لتلك الهجرة في نهاية المطاف. وينبغي أن تتعاون الويبو مع المنظمات الدولية المعنية لمساعدة البلدان الأفريقية على إنشاء الإطار القانوني والتنظيمي المناسب حتى تتحول هجرة الأدمغة إلى كسب الأدمغة.

"٧" **الاستفادة من هوامش المرونة في الصكوك الدولية:** على الويبو أن تنظر في هوامش المرونة المتاحة في إطار اتفاق تريبس وإعلان الدوحة بغية إسداء المشورة العملية للبلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا حول السبل الكفيلة بضمان النفاذ إلى الأدوية الأساسية والأغذية والمعلومات والمعارف لأغراض التعليم والبحث. وينبغي تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا كي تستطيع الاستفادة بفعالية من هوامش المرونة التي تتيحها الصكوك الدولية في مجال الملكية الفكرية بغية تمكينها من تحسين فرص النفاذ إلى عوامل التنمية الحيوية والضرورية وتوسيع نطاقها. وفي هذا الصدد، فإن تلك البلدان تحتاج بصورة محددة إلى النفاذ إلى المعلومات والمواد التعليمية، وخاصة التقنية والعلمية منها، كي تحقق نموّا سريعا. وهي تحتاج أيضا إلى النفاذ إلى الأدوية والرعاية الصحية بتكلفة ميسورة. وينبغي تمكين سكان تلك البلدان من الحصول على الأغذية والتغذية الملائمة من أجل البقاء والعيش حياة شريفة. وفي هذا السياق، ينبغي النظر أيضا في قضايا حماية البيئة والتنوع البيولوجي والموارد الوراثية والنفاذ إلى اقتسام المنافع وغيرها.

"٨" **وضع القواعد والمعايير:** يمكن النظر أيضا في هوامش المرونة، المذكورة أعلاه، في إطار أنشطة وضع القواعد والمعايير. ونحثّ الويبو والدول الأعضاء فيها على اتخاذ موقف عملي وبناء بغية التقدّم بشكل مرض في المفاوضات الجارية في إطار اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وفي هذا الصدد، تلتمس مجموعة البلدان الأفريقية اعتماد صكّ ملزم دوليا بشأن حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور في المستقبل القريب. وتصرّ مجموعة البلدان الأفريقية على ضرورة اتخاذ الإجراءات التالية في إطار أنشطة وضع القواعد والمعايير:

- إنشاء آلية لتيسير النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا؛
- وإجراء دراسة مستقلة لتقييم الوقع على التنمية فيما يتعلق بالمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا ووقع المعاهدات الجديدة على البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا؛
- واعتماد تدابير ترمي إلى تحسين مشاركة المجتمع المدني وسائر أصحاب المصالح في أنشطة الويبو ذات الصلة بمجالات عملهم واهتمامهم.

وينبغي للويبو في هذا الصدد أن تقدّم مساعدة خاصة للبلدان الأقلّ نموّا من خلال إنشاء صندوق استئماني في الويبو. وتحقيقا لذلك الغرض، قد ترغب البلدان المتقدمة في تقديم المساعدة المالية لإنشاء ذلك الصندوق.

(ب) <u>الاختصاصات المؤسسية</u>:

١٢- تؤكد مجموعة البلدان الأفريقية من جديد على أن الأمم المتحدة وجميع وكالاتها المتخصصة، بما فيها الويبو، وسائر المنظمات الدولية، لها دور مهم تؤديه في قضايا التنمية. ولا بدّ إذاً أن تعمل تلك المنظمات على توسيع نطاق برامجها الإنمائية فيما يخصّ البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموّا، كلما دعت الضرورة إلى ذلك. وفي هذا الصدد، ينبغي للويبو عن تكثّف تعاونها مع جميع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة العمل الدولية وسائر المنظمات الدولية المعنية، مع مراعاة ضرورة التكامل والتنسيق والتوحيد بغية تحقيق أعلى قدر من الفعالية في إنجاز البرامج الإنمائية. وينبغي أن يكون دور الويبو وولايتها في المستقبل إنشاء آلية فعالة للمراجعة والتقييم من أجل إجراء تقييم فعال لجميع أنشطتها الموجهة نحو التنمية. وينبغي أن يتم ذلك التقييم على نحو دوري ومتواصل كل سنة.

[نهاية المرفق والوثيقة]